

## ما لا يدرك كله ... لا يترك كله

د. أحمد درويش

التسهيل على الناخبين مطلوب ولكن مع وضع الضوابط اللازمة لضمان نزاهة الانتخابات مقدمة لازمة حتى لا يقال أننا نضيق على الناخبين لأننا نرفض وبشدة فكرة الادلاء بالصوت فى أى مقر انتخابى. الحبر الفوسفورى ليس ضمانا على الاطلاق وازالته سهلة جدا بل أن بعض اللجان ينفذ ما لديها ولا يستخدم وسوف يفتح ذلك بابا واسعا لحشد الأنتصار والمرور بهم على اللجان لاعادة الادلاء بالصوت ولن يمكن اكتشاف ذلك الا لو تم ادخال كشوف الناخبين وارقامهم القومية على الحاسب. وهنا تظهر مشكلتين: الأولى الزمن والجهد اللازم لذلك (حوالى 20 مليون أو أكثر ناخب متوقع أن يدلوا بصوتهم) والمشكلة الثانية ما هى التبعات القانونية لو تم اكتشاف أن هناك نسبة أدلت بصوتها أكثر من مرة؟

الحل التكنولوجى كان يكمن فى ربط كل المقار الانتخابية بشبكة بقاعدة البيانات لكى يتم حجب من سبق الادلاء بصوته ولكن ونظرا لأنه تم العزوف عن هذا الحل بالرغم من انه تم تصميمه كان بناء على شبكات لاسلكية وأجهزة تعمل بالبطارية فالمطروح هو:

- استمرار العمل بفكرة أن الناخب يجب أن يدلى بصوته أمام لجنته
  - فتح الباب لمدة اسبوعين على نفس الموقع الحالى لكل من يرغب فى تغيير مقر الادلاء بصوته وهو أمر لن يسبب مشكلة لأن الانتخابات كلها دائرة واحدة ولا يخشى من أن مرشحا يحاول حشد مجموعة محددة لدائرته.
- هذا الأمر اصبح سهل التنفيذ قريب المنال بناء على ما قامت به بالفعل التنمية الإدارية وهو يحقق الهدفين: التسهيل على الناخبين وضمان نزاهة الانتخابات.

الامر الثانى وهو اجراء اساسى سوف يساعد السادة القضاة المشرفين على الانتخابات وييسر عليهم الضغط النفسى والعصبى الناتج عن الأمانة التى تحملوها.

تقتضى القواعد العامة لنزاهة الانتخابات ألا يكون هناك كشف للناخبين مع الشخص المسئول عن الصندوق لأنه بمنتهى البساطة من الممكن أن يتم التوقيع بالحضور بالنيابة عن بعض من لم يحضروا مما يجعل مهمة السادة القضاة صعبة لمراقبة الكشوف والصناديق طول اليوم حتى أثناء الصلاة أو تناول وجبة أو الاستئان دقائق لأى أمر. والمقترح ايضا نظرا لعدم وجود الربط الالكترونى هو توزيع كشوف الناخبين على اللجان مطبوعا بها 11 رقم فقط من الرقم القومى (والذى يشكل من 14 رقم) ويكون مطلوبا تدوين الأرقام الثلاثة المتبقية عندما يتقدم صاحب البطاقة للإدلاء بصوته مما يجعل مهمة التوقيع بالنيابة عند الغائبين أصعب ويسهل اكتشافها عند الطعن إذا تم تدوين 3 أرقام خاطئة بطريقة عشوائية.

الأمر مرفوع الى اللجنة الانتخابية للنظر فى المقترحات.